

AN ECONOMIC ASSESSMENT FOR THE FOOD INDUSTRY SECTOR IN EGYPT

Dawoud, Seham D. Z.

Dept. Agric. Economics, Fac. Agric. (Damietta Branch)

تقييم اقتصادي لقطاع الصناعات الغذائية في مصر

سهام دلود زكي دلود

قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة المنصورة (فرع دمياط)

الملخص

تساهم الصناعات الغذائية في تنمية الاقتصاد القومي من خلال استغلال الموارد المتاحة في المجتمع ، فهي تحتل مكانة بارزة بين الصناعات التحويلية التي تستخدم المواد الزراعية كمواد خام ، ويمثل قيمة إنتاج الصناعات الغذائية نحو ٢٥.٧٠% من إجمالي قيمة إنتاج الصناعات التحويلية عام ٢٠٠٩. وتتطور مشكلة الدراسة في انخفاض الإنتاج من بعض منتجات قطاع الصناعات الغذائية وعدم الاستغلال الكامل للطاقة المتاحة بهذا القطاع على الرغم من توفر الخامات الزراعية خاصة الخضار والفاكهة الطازجة في مصر. لذا تهدف الدراسة إلى إجراء التقييم الاقتصادي لأداء نشاط قطاع الصناعات الغذائية في مصر ، واستخدمت للدراسة أساليب التحليل الإحصائي الوصفي والمالي لتحليل البيانات الإحصائية الثانوية والقوائم المالية لقطاع الصناعات الغذائية خلال الفترة (٢٠٠٠/٢٠٠١-٢٠٠٩/٢٠١٠).

واشتملت الدراسة على ثلاثة محاور تضمنت النتائج التالية : المحور الأول قد اخص بدراسة الأداء الانتاجي الراهن لقطاع الصناعات الغذائية في مصر ولوضحت نتاجه وجود زيادة في كمية الإنتاج الفعلي من بعض منتجات صناعة حفظ الأغذية منها العصائر والشربات ، منتجات الطماطم ، والخضروات المحفوظة بينما إنخفضت الكمية المنتجة من معظم منتجات صناعة الألبان منها الجبن الأبيض والجبن الجاف. إن كفاءة التشغيل لنشاط كل من صناعة حفظ الأغذية وصناعة الألبان بلغت نحو ٨٤.٧٧% و ٩٠.٢٣% على الترتيب كمتوسط للفترة المدروسة ، وعلى مستوى نشاط صناعة المنتجات الغذائية بلغت الطاقات المعاطلة نحو ٢٤.٧٥% و ١٠.٩٢% من الطاقة الإنتاجية المتاحة للقطاعين العام والخاص على الترتيب. وكانت الصعوبات التسويقية من أهم أسباب وجود تلك الطاقات المعاطلة. أما المحور الثاني فقد تضمن الأداء التصديري للمنتجات الغذائية المصنعة ومنه تبين وجود زيادة في كمية الصادرات من منتجات صناعة حفظ الأغذية بمعدل أداء تصديري بلغ نحو ٢٧.٣٠% وأهم هذه المنتجات العصائر والخضروات المحفوظة والمجمدة بمعدل أداء تصديري بلغ نحو ٢٣.٦٤% ، ٤١.٤٢% ، و ٤٩.٣٨% من الإنتاج الفعلي ، بينما تبين وجود زيادة كمية الواردات المصرية من منتجات صناعة الألبان خاصة اللبن المبستر .

أما المحور الثالث فتناول تقييم الأداء المالي لقطاع الصناعات الغذائية خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٢-٢٠٠٩/٢٠١٠) ولوضحت نتاجه أن نسب الربحية بالقطاع الخاص والتمثلة في العائد على المبيعات ، العائد على حقوق الملكية، والعائد على إجمالي الأصول تفوق مثيلها بالقطاع العام. ومن نسب كفاءة النشاط تبين إنخفاض معدل دوران الأصول المتداولة بالقطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص حيث بلغ متوسط الفترة نحو ١.٤٦ و ١.٦٨ للقطاعين العام والخاص على الترتيب. كما تشير نسب السيولة إلى إنخفاض نسبة التداول في القطاع العام والخاص عن النسبة المثلى وإرتفاعها بالقطاع العام عن مثيله الخاص ؛ إرتفاع نسبة السيولة للقطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام حيث بلغت نحو ٠.١٦ و ٠.٦٥ خلال الفترة موضوع الدراسة لكل من القطاع العام والخاص على الترتيب ، مما يوضح زيادة قدرة القطاع الخاص على سداد الإلتزامات القصيرة الأجل.

وتوصى للدراسة بعدة مقترحات لتحسين أداء قطاع الصناعات الغذائية في مصر وهي: ضرورة توافر قاعدة بيانات ومعلومات عن الإنتاج المحلي والتصدير والاستهلاك المحلي من السلع الزراعية التي تستخدم في أنشطة التصنيع الغذائي. ضرورة استغلال الطاقات المتاحة بقطاع الصناعات الغذائية ؛ العمل على تقليل الصعوبات الإنتاجية والتسويقية ؛ الاهتمام بجودة المنتج مما يتيح لمنتجات قطاع الصناعات

الغذائية من المنافسة فى السوق المحلى والخارجى ؛ ووضع خطة شاملة لرفع الكفاءة بقطاع الصناعات الغذائية وخاصة القطاع العام فى مصر.

المقدمة

يعد التصنيع الزراعى من أهم حلقات تطوير القطاع الزراعى ، إذ يعمل على زيادة القيمة المضافة للحاصلات الزراعية وتقليل الفاقد منها ، ويساهم فى تحقيق التوازن بين عرض المنتجات الزراعية والطلب عليها مما يؤدي إلى استقرار أسعارها على مدار العام وعدم تعرضها للتقلبات بإعتبار أن التصنيع يعمل على امتصاص الفائض عن حاجة الاستهلاك الطازج وتوفير منتجات للتصدير. وتؤدي عملية التصنيع إلى سهولة تداول وتخزين المنتجات الزراعية وإمكانية إخضاعها لمعايير الجودة وبالتالي اختراقها الأسواق الخارجية وزيادة قدرتها التنافسية ، والمساهمة فى التنمية الاقتصادية من خلال توفير فرص عمل واستغلال الموارد المتاحة فى المجتمع ، لذلك من الضروري العمل على تحسين وتطوير هذا القطاع الحيوي لفعالية دوره فى التنمية الاقتصادية.

ويساهم قطاع الصناعات الغذائية فى تنمية الاقتصاد القومى حيث يعد من الصناعات التحويلية التى تعتمد على الخامات الزراعية النباتية والحيوانية ، فقد بلغت قيمة منتجات قطاع الصناعات الغذائية نحو ٢٥.٧٠% من إجمالي قيمة الصناعات التحويلية عام ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩. وتتوزع الصناعات الغذائية على أنشطة مختلفة منها صناعة حفظ الأغذية ، صناعة الألبان ومنتجاتها ، صناعة الزيوت ومنتجاتها ، صناعة السكر والحلوى ، المياه الغازية والمعدنية. ويضم نشاط الصناعات الغذائية تصنيع المنتجات الزراعية والحيوانية وصناعة المأكولات المحفوظة والخضروات والفاكهة وتعبئتها وتسويقها وكافة الأعمال التكميلية اللازمة لتلك الصناعة ، الأمر الذى يمكن أن يلعب دورا هاما فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لما يمكن أن يقوم به من تحسين المستوى الغذائى لأفراد المجتمع والحصول على عملات أجنبية من زيادة الصادرات للمنتجات الغذائية المصنعة.

مشكلة الدراسة

يؤدى قطاع الصناعات الغذائية دورا هاما فى التنمية الاقتصادية كأحد المحاور الرئيسية لزيادة المعروف من الغذاء من خلال عملية التصنيع الغذائى وضمان تسويق المنتجات الزراعية والمساهمة فى تحقيق التوازن بين العرض والطلب المتزايد. وعلى الرغم من تلك الأهمية إلا أنه قد لوحظ فى السنوات الأخيرة انخفاض واضح فى الكميات المختلفة من بعض منتجات قطاع الصناعات الغذائية وعدم الاستغلال الكامل للطاقات الإنتاجية المتاحة على الرغم من توافر مستلزمات الإنتاج كالخضر والفاكهة فى مصر ، فقد بلغت قيمة الطاقات العاطلة نحو ٢٠.٦٩% و ٩.٧٦% من الطاقات المتاحة عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ للقطاعات العام والخاص على الترتيب. ويؤثر ذلك سلبا على أداء قطاع الصناعات الغذائية من ارتفاع تكلفة الوحدة المنتجة وفقد موارد المجتمع المحدودة ، وانخفاض الإنتاجية وبالتالي العائد على الاستثمار بهذا القطاع. ومن ثم تكمن أهمية التقييم الاقتصادى لأداء نشاط قطاع الصناعات الغذائية فى مصر لتقدير مدى كفاءة هذا النشاط فى استخدام الموارد المستغلة والتوصل إلى مجموعة من التوصيات التى يمكن أن تسهم فى توفير المعلومات لمتخذي القرار بشأن تطوير نشاط قطاع الصناعات الغذائية.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة بصفة أساسية إلى تقييم الأداء الاقتصادى لنشاط قطاع الصناعات الغذائية فى مصر من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية :

١. دراسة الأداء الإنتاجى الراهن لنشاط صناعة حفظ الأغذية وصناعة الألبان، والأسباب المؤدية إلى وجود الطاقات العاطلة بنشاط صناعة المنتجات الغذائية.
٢. دراسة الوضع الحالى للصادرات والواردات المصرية من منتجات صناعة حفظ الأغذية ومنتجات صناعة الألبان.
٣. دراسة وتحليل الأداء المالى لقطاع الصناعات الغذائية ممثلا فى القطاعين العام والخاص فى مصر.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات

اعتمدت الدراسة على كل من أسلوب التحليل الوصفي حيث تم الاستعانة ببعض الأساليب الإحصائية الوصفية كالتوسطات والنسب ، وأسلوب التحليل المالي باستخدام عدد من النسب المالية التي يمكن أن تقيّد في تقييم الأداء المالي لنشاط الصناعات الغذائية في مصر ، وتضم هذه النسب ثلاثة مجموعات وهي:

أ- نسب الربحية Profitability Ratios

تعد نسب الربحية من أهم مؤشرات تقييم الأداء التي تقيس كفاءة الإدارة في استغلال الموارد الإستغلال الأمثل وتحقيق الأرباح ، فنجاح النشاط يعتمد على تحقيق الأرباح من الأنشطة التشغيلية. - العائد على المبيعات

$$\text{العائد على المبيعات} = \frac{\text{صافي الربح}}{100 \times \text{المبيعات}}$$

وتقيس هذه النسبة صافي الربح المحقق على كل جنيه من المبيعات وتشير إلى نسبة ما تحقّقه المبيعات من أرباح بعد خصم تكلفة المبيعات والمصروفات الأخرى الإدارية والتمويلية وغيرها. ويجب عدم استخدام هذه النسبة وحدها لأنه قد يحقق المشروع صافي ربح مرتفع ولا يحقق معدل مناسب للعائد على حقوق الملكية.

- العائد على الأصول

وهو نسبة صافي الربح إلى إجمالي الأصول.

صافي الربح

$$\text{العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح}}{100 \times \text{إجمالي الأصول}}$$

وتعبر هذه النسبة عن قدرة المشروع على استثمار الأصول في توليد الربح وكلما ارتفعت تلك النسبة دل ذلك على كفاءة المشروع في استغلال الأصول المملوكة له. - العائد على حقوق الملكية

صافي الربح

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح}}{100 \times \text{حقوق الملكية}}$$

ويشير هذا المعدل إلى مقدار ما يحصل عليه المساهمين نتيجة لإستثمار أموالهم في المشروع فكلما زادت قيمة هذه النسبة كلما كان ذلك مؤشرا جيدا عن أداء المشروع.

ب - نسب كفاءة النشاط Efficiency Ratios

تعبر عن كفاءة الإدارة في إستغلال الموارد والإمكانات المتاحة

- معدل دوران الأصول المتداولة

المبيعات

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{مبيعات}}{\text{الأصول المتداولة}} \times \text{xx مرة}$$

وهو خارج قسمة المبيعات على الأصول المتداولة. ومن الواضح أنه كلما زاد معدل دوران الأصول المتداولة في السنة لمشروع معين دل ذلك على كفاءة استخدام الأصول المتداولة لأن ارتفاع معدل الدوران لا بد وأن ينعكس في النهاية في شكل ارتفاع في العائد على الأموال المستثمرة بالمشروع .

- نصيب جنيه المبيعات من تكاليف الخدمات الإدارية والتمويلية = تكاليف الخدمات الإدارية والتمويلية / المبيعات

- نصيب جنيه المبيعات من تكاليف الخدمات التسويقية = تكاليف الخدمات التسويقية / المبيعات

ج - نسب قياس السيولة Liquidity Ratios

تقيس مدى قدرة المشروع على مواجهة التزاماته عند استحقاقها باستخدام أصولها المتداولة دون تحقيق خسائر.

- نسبة التداول

الأصول المتداولة

نسبة التداول =

الخصوم المتداولة

وتعتبر هذه النسبة عن عدد المرات التي تستطيع فيها الأصول المتداولة تغطية الخصوم المتداولة ، وقد جرى العرف على اعتبار نسبة (٢:١) نسبة مثلى للتداول وتوقف هذه النسبة على هيكل الأصول المتداولة بالنشاط وعلى توقعات التغير في قيمة بعض الأصول المتداولة كالمخزون وأوراق القبض والأوراق المالية كما تختلف هذه النسبة من نشاط لآخر. وكلما زادت نسبة التداول دل ذلك على مقدرة القطاع على مواجهة الالتزامات المتداولة المفاجئة دون الحاجة لتسييل أى أصول ثابتة أو الحصول على اقتراض جديد.

- نسبة السيولة

الأرصدة النقدية + أوراق القبض

نسبة السيولة =

الخصوم المتداولة

تعتبر نسبة السيولة أكثر تحفظاً من نسبة التداول إذ تعتمد على الأصول التي يسهل تحويلها إلى نقد سائل ، وتقيس مدى إمكانية سداد الإلتزامات القصيرة الأجل خلال أيام معدودة حيث يتم تجنب بند المخزون نظراً لصعوبة تصريفه خلال وقت قصير دون خسائر فهو من أهم عناصر الأصول المتداولة سيولة. وتعتبر النسبة النموذجية المثلى لنسبة السيولة هي (١:١).

- نسبة السيولة السريعة

الأرصدة النقدية

نسبة السيولة السريعة =

الخصوم المتداولة

تعتبر نسبة السيولة السريعة أكثر تحفظاً من كل من نسبة التداول ونسبة السيولة السابقتين لأنها تعتمد على النقود السائلة فعلاً حيث تقيس مدى إمكانية سداد الإلتزامات القصيرة الأجل في أسوأ الأوقات وخلال فترة وجيزة جداً. ويؤخذ في الاعتبار عند دراسة هذه النسبة قيمة التسهيلات الإئتمانية غير المستعملة التي يمكن إستخدامها لتغطية كل أو بعض عجز السيولة لمقابلة الإلتزامات العاجلة. وقد يرجع تزايد نسب السيولة الثلاثة السابقة الذكر من فترة لأخرى إلى ضعف كفاءة الإدارة في إستثمار الأموال المتاحة كما أن تناقصها من فترة لأخرى قد يرجع إلى عدم كفاءة الإدارة في تدبير وسائل الوفاء بالإلتزامات المشروعة.

مصادر البيانات

اعتمدت الدراسة على البيانات الإحصائية الثانوية المنشورة وغير المنشورة بالجهات الحكومية مثل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وذلك لأحدث بيانات متاحة عن الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠) موضوع الدراسة ، والبيانات التي أمكن الحصول عليها من شبكة الانترنت ، بالإضافة إلى المراجع والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة.

نتائج الدراسة ومناقشتها

يمكن عرض نتائج الدراسة ومناقشتها في ثلاثة محاور رئيسية هي: الأداء الإنتاجي الراهن لقطاع الصناعات في مصر ، الأداء التصديري للأنشطة المختلفة للصناعات الغذائية ، وتقييم الأداء المالي لقطاع الصناعات الغذائية في مصر.

المحور الأول: الأداء الإنتاجي الراهن لقطاع الصناعات الغذائية في مصر

أ- منتجات صناعة حفظ الأغذية

تتصف منتجات صناعة حفظ الأغذية بتنوعها إلى عدة منتجات رئيسية طبقاً لطريقة الحفظ وأسلوب التصنيع والخامات المصنعة. وبدراسة الأهمية النسبية لمنتجات صناعة حفظ الأغذية خلال الفترة (٢٠٠٦/٢٠٠٧-٢٠٠٨/٢٠٠٩) تبين أن منتجات العصائر والشربات قد احتلت المرتبة الأولى حيث قدر متوسط قيمة الإنتاج منها نحو ١٣٠١.٠٦ مليون جنيه تمثل نحو ٤٠.١٣% من متوسط إجمالي قيمة منتجات حفظ الأغذية والبالغ نحو ٣٢٤٢.٠٤ مليون جنيه خلال نفس الفترة ، ثم يليها الخضروات المجمدة ، منتجات

الطماطم، المرعي والمرملاد، والخضروات المحفوظة حيث بلغت نحو ٢٥.٩٦%، ١٠.٨٨%، ١٢.٨٧%، و٩.٢٣% من متوسط إجمالي قيمة الإنتاج خلال فترة الدراسة على الترتيب، كما بلغت الأهمية النسبية لقيمة الإنتاج من البقول الجافة المحفوظة ومعلبات الأسماك نحو ٣.٥٢% و١.١٨% من متوسط إجمالي قيمة الإنتاج على الترتيب. والجدول رقم (١) يوضح تطور كمية الطاقة الإنتاجية المتاحة والإنتاج الفعلي وكفاءة التشغيل لأهم منتجات صناعة حفظ الأغذية خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٠-٢٠٠٩/٢٠٠٨) على النحو التالي:

١- العصائر والشربات: أدى التقدم التكنولوجي في صناعة العصائر ووسائل التعبئة إلى زيادة الطلب على العصائر وشتاتها في الأسواق المحلية والخارجية مما أدى إلى زيادة الكميات المنتجة منها، فقد تزايدت كمية الإنتاج الفعلي للعصائر والشربات من نحو ٤٧.٨٧ ألف طن كحد أدنى في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠، إلى نحو ٢١٦.٧٧ ألف طن كحد أقصى في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ وبمتوسط سنوي بلغ نحو ١٣١.٨١ ألف طن وكفاءة تشغيل تمثل نحو ٩١.٨٩% من متوسط إجمالي الطاقة الإنتاجية المتاحة خلال فترة الدراسة والبالغ نحو ١٤٣.٤٤ ألف طن.

٢- المرعي والمرملاد: بدراسة تطور كمية الإنتاج الفعلي من المرعي والمرملاد تبين أنها قد تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو ١٤.٣١ ألف طن عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤، وحد أقصى بلغ نحو ٦٧.٦٢ ألف طن في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بمتوسط سنوي بلغ ٢٧.٨٢ ألف طن وكفاءة تشغيل تمثل نحو ٧١.٣٣% من متوسط إجمالي الطاقة الإنتاجية المتاحة خلال الفترة موضوع الدراسة والبالغ نحو ٣٩.٠٠ ألف طن.

٣- منتجات الطماطم: تعد منتجات صلصلة الطماطم وعجائن الطماطم من أكثر منتجات صناعة حفظ الأغذية قبلا على المستوى المحلي خصوصا خلال فترات نقص المعروض من الطماطم الطازجة في الأسواق وارتفاع سعرها ورخص صلصلة الطماطم المطبوخة. وقد توجهت كمية الإنتاج الفعلي من منتجات الطماطم للتزايد من نحو ١٧.٩١ ألف طن كحد أدنى في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى نحو ٦٨.٩٥ ألف طن عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ كحد أقصى بمتوسط سنوي بلغ ٤٠.٢٦ ألف طن تمثل نحو ٨٥.٦٨% من متوسط إجمالي الطاقة الإنتاجية المتاحة خلال فترة الدراسة والبالغ نحو ٤٦.٩٩ ألف طن.

٤- الخضروات المحفوظة: تلالى المنتجات المصرية من معلبات الخضار رولجا في الأسواق الخارجية حيث أن هذه المنتجات سريعة التجهيز والحفظ، وبإستعراض تطور كمية الإنتاج الفعلي من الخضروات المحفوظة تبين أنها قد تراوحت بين حد أدنى بلغ ٢.٢٠ ألف طن عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤، وحد أقصى بلغ ٣٩.٣٢ ألف طن في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ بمتوسط سنوي بلغ ٢٢.٢١ ألف طن وكفاءة تشغيل تمثل نحو ٨٥.٩٧% من متوسط إجمالي الطاقة الإنتاجية المتاحة خلال فترة الدراسة والبالغ نحو ٢٥.٨٤ ألف طن.

٥- الخضروات المجمدة: ساعد التطور في وسائل النقل وأجهزة التبريد وثلاجات الحفظ إلى زيادة إقبال المستهلكين وزيادة كمية الإنتاج من الخضروات المجمدة. وبدراسة كمية الإنتاج الفعلي من الخضروات المجمدة تبين أنها قد زادت من نحو ٣٩.٩٧ ألف طن كحد أدنى في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى نحو ١٢٧.٧٨ ألف طن عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ كحد أقصى ثم إنخفضت إلى نحو ١١٦.٠٦ ألف طن في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، وبلغ المتوسط السنوي نحو ٨٤.٠٢ ألف طن تمثل نحو ٧٨.٧٣% من متوسط إجمالي الطاقة الإنتاجية المتاحة والبالغ نحو ١٠٦.٧٣ ألف طن.

٦- البقول الجافة المحفوظة: تتميز منتجات البقول المحفوظة بجودة الطعم ورخص السعر ويتوقف رواج هذه المنتجات على مدى وجود مستهلكها في السوق المحلي والخارجي. وبدراسة تطور كمية الإنتاج الفعلي من البقول الجافة المحفوظة تبين أنها تذبذبت وأخذت تتقلب من عام لآخر خلال فترة الدراسة حيث زادت من ٢.٦٨ ألف طن في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ١١.٧٥ ألف طن عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ثم إنخفضت إلى نحو ١.٧١ ألف طن في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ثم زادت إلى نحو ٤٢.٤٥ ألف طن في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، وبلغ المتوسط السنوي نحو ١٢.٠٧ ألف طن وكفاءة تشغيل نحو ٨٥.٤٧% من متوسط إجمالي الطاقة الإنتاجية المتاحة والبالغ نحو ١٤.١٢ ألف طن.

٧- معلبات الأسماك: تراوحت كمية الإنتاج الفعلي من معلبات الأسماك بين حد أدنى بلغ نحو ٢.٣٩ ألف طن عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣، وحد أقصى بلغ نحو ٥.٩٦ ألف طن في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ ثم إنخفضت إلى نحو ٢.٥٤ ألف طن في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ وبلغ المتوسط السنوي ٣.٢٧ ألف طن وكفاءة تشغيل نحو ٦١.٨٧% من متوسط إجمالي الطاقة الإنتاجية المتاحة والبالغ نحو ٥.٢٩ ألف طن.

٨- أسماك الرنجة المدخنة: بدراسة تطور كمية الإنتاج الفعلي من أسماك الرنجة المدخنة تبين أنها قد تراوحت بين حد أدنى بلغ ٠.٣٠ ألف طن عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ وحد أقصى بلغ ٣.٤٢ ألف طن في عام

٢٠٠٣/٢٠٠٢ بمتوسط سنوي بلغ ١.٥٧ ألف طن وبكفاءة تشغيل نحو ٨٧.٧٣% من متوسط إجمالي الطاقة الإنتاجية المتاحة والبالغ نحو ١.٧٩ ألف طن.

٩- إجمالي صناعة الأغذية: باستعراض تطور كمية الإنتاج الفعلي لإجمالي صناعة الأغذية المحفوظة خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٠-٢٠٠٩/٢٠٠٨) قدر متوسط الإنتاج السنوي نحو ٣٣٢.٧١ ألف طن، وذلك بحد أدنى بلغ نحو ١٥٤.٦٣ ألف طن عام ٢٠٠١/٢٠٠٠، وحد أقصى بلغ نحو ٥٢٧.٣٠ ألف طن عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، وتمثل كفاءة التشغيل نحو ٨٤.٧٧% من متوسط إجمالي الطاقة الإنتاجية المتاحة والبالغ نحو ٣٩٢.٥٠ ألف طن.

ب- صناعة الألبان

بدراسة الأهمية النسبية لمنتجات صناعة الألبان خلال الفترة (٢٠٠٦/٢٠٠٧-٢٠٠٨/٢٠٠٩) تبين أن منتجات الجبن المطبوع، اللبن المبستر، لبن الزبادي، والجبن الأبيض كانت من أهم منتجات صناعة الألبان في مصر حيث قدر متوسط قيمة الإنتاج من كل منها نحو ٢٧.٧٦%، ٢٣.٣٦%، ١٤.٢٧%، و١٤.٠٠٤% على الترتيب من متوسط إجمالي قيمة منتجات حفظ الألبان والبالغ نحو ٣٦٠.٤١ مليون جنيه خلال نفس الفترة. يشير الجدول رقم (٢) إلى دراسة تطور كمية الطاقة الإنتاجية المتاحة والإنتاج الفعلي وكفاءة التشغيل لمنتجات صناعة الألبان خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٠-٢٠٠٩/٢٠٠٨) على النحو التالي:

١- اللبن المبستر: تبين أن كمية الإنتاج الفعلي من اللبن المبستر تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو ٣٩.٦٣ ألف طن في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤، وحد أقصى بلغ نحو ١٢٥.٨٥ ألف طن في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بمتوسط سنوي بلغ نحو ٨٩.٧٠ ألف طن وبكفاءة تشغيل نحو ٨١.٦١% من متوسط إجمالي الطاقة الإنتاجية المتاحة خلال فترة الدراسة والبالغ نحو ١٠٩.٩١ ألف طن.

٢- اللبن الزبادي: بدراسة تطور كمية الإنتاج الفعلي من اللبن الزبادي تبين أنها قد إنخفضت من ٧١.٤٦ ألف طن في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى نحو ٥١.٨٦ ألف طن في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ بمتوسط سنوي بلغ ٤٦.١٣ ألف طن وبكفاءة تشغيل نحو ٩٦.٤٦% من متوسط إجمالي الطاقة الإنتاجية المتاحة خلال فترة الدراسة والبالغ نحو ٤٧.٨٣ ألف طن.

٣- الجبن الأبيض: تبين أن كمية الإنتاج الفعلي من الجبن الأبيض إنخفضت من نحو ٣٣٧.٩٨ ألف طن في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى نحو ٥٦.٣٣ ألف طن في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ بمتوسط سنوي بلغ ١٧٥.١٣ ألف طن تمثل نحو ٩٦.٢٧% من متوسط إجمالي الطاقة الإنتاجية المتاحة خلال فترة الدراسة والبالغ نحو ١٨١.٩٢ ألف طن.

٤- الجبن الجاف: باستعراض تطور كمية الإنتاج الفعلي من الجبن الجاف تبين أنها تذبذبت وأخذت تتقلب من عام لآخر خلال فترة الدراسة حيث إنخفضت من ٢.٦٧ ألف طن في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ٠.٨٨ ألف طن عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ثم زادت إلى نحو ٣.١٣ ألف طن في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ثم إنخفضت إلى نحو ٠.٨٩ ألف طن في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، وبلغ المتوسط السنوي نحو ١.٩٦ ألف طن بكفاءة تشغيل نحو ٦٥.٢٠% من متوسط إجمالي الطاقة الإنتاجية المتاحة والبالغ نحو ٣.٠٠ ألف طن.

٥- الجبن المطبوع: تبين أن كمية الإنتاج الفعلي من الجبن المطبوع تذبذبت من عام لآخر خلال فترة الدراسة فقد إنخفضت من ٢٩.٤٣ ألف طن عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ١٢.٢٧ ألف طن عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ثم زادت إلى نحو ١٠١.٦١ ألف طن عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، وبلغ المتوسط السنوي نحو ٣٨.٢٧ ألف طن بكفاءة تشغيل نحو ٨٣.١١% من متوسط إجمالي الطاقة الإنتاجية المتاحة والبالغ نحو ٤٦.٠٥ ألف طن.

٦- المسلى الطبيعي: بدراسة تطور كمية الإنتاج الفعلي من المسلى الطبيعي تبين أنها إنخفضت من نحو ١٤.٢٣ ألف طن في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى نحو ٢.٧٣ ألف طن عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ ثم زادت إلى ١٢.٩٥ ألف طن في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بمتوسط سنوي بلغ ٨.٤٠ ألف طن تمثل نحو ٨٤.٠٢% من متوسط إجمالي الطاقة الإنتاجية المتاحة خلال فترة الدراسة والبالغ نحو ٩.٩٩ ألف طن.

٧- الأيس كريم: تبين أن كمية الإنتاج الفعلي من الأيس كريم إنخفضت من نحو ٥٧.٨٨ ألف طن في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ إلى نحو ١٨.٣٩ ألف طن في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بمتوسط سنوي بلغ ٣٤.٠٩ ألف طن تمثل نحو ٩٠.٦٠% من متوسط إجمالي الطاقة الإنتاجية المتاحة خلال فترة الدراسة والبالغ نحو ٣٧.٦٣ ألف طن.

٨- إجمالي صناعة الألبان : بدراسة تطور كمية الإنتاج الفعلي من إجمالي صناعة الألبان تبين أنها انخفضت من ٥٥٤.٨٠ ألف طن كحد أقصى في عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ إلى نحو ٢٢٥.٥٢ ألف طن كحد أدنى في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، ثم زادت إلى ٣٤٢.٥١ ألف طن في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بمتوسط سنوي بلغ ٤٦.١٢ ألف طن وكفاءة تشغيل نحو ٩٠.٢٣% من متوسط إجمالي الطاقة الإنتاجية المتاحة خلال فترة الدراسة والبالغ نحو ٤٣٦.٣٣ ألف طن.

- أسباب وجود الطاقات المعالطة بقطاع الصناعات الغذائية

يعكس انخفاض قيمة إنتاج قطاع الصناعات الغذائية لانخفاض كفاءة التشغيل. وتؤدي الطاقة المعالطة إلى ارتفاع تكلفة الوحدة المنتجة مما يمثل فاقداً اقتصادي الأمر الذي يتطلب ضرورة استغلال تلك الطاقات المتاحة وذلك بالقضاء على المعوقات الانتاجية والتسويقية. ويوضح الجدول رقم (٣) الطاقة الإنتاجية المتاحة والإنتاج الفعلي والطاقة المعالطة والتوزيع النسبي لأسباب الطاقة المعالطة لصناعة المنتجات الغذائية في كل من القطاع العام والقطاع الخاص والإستثماري خلال الفترة (٢٠٠٦/٢٠٠٧-٢٠٠٨/٢٠٠٩). تبين وجود طاقة معالطة في صناعة المنتجات الغذائية في القطاع العام تقدر بنحو ٢٤٣.٠٣٨ مليون جنيه وتبلغ ٢٤.٧٥% من الطاقة الإنتاجية المتاحة. ومن التوزيع النسبي لأسباب الطاقة المعالطة يحتل المرتبة الأولى بند أسباب أخرى قد تكون خارجة عن قدرة المنشأة (عدم توافر قطع الغيار ، إنقطاع التيار الكهربائي ، قدم الآلات ، وصيانة) وتمثل نحو ٥٠.٦٣% من الطاقة المعالطة ، وتأتي صعوبات التسويق في المرتبة الثانية حيث تبلغ ١٨.٩٨% يلي ذلك نقص أو عدم توافر المواد الخام ثم نقص وتغيب العمال في المرتبة الأخيرة بنسبة ٣.١٠% و ٠.٢٩% من الطاقة المعالطة على الترتيب. كما تبين وجود طاقة معالطة في صناعة المنتجات الغذائية في القطاع الخاص تقدر بنحو ٧١٢٢.٧٢ مليون جنيه وتبلغ ١٠.٩٢% من الطاقة الإنتاجية المتاحة. ومن التوزيع النسبي لأسباب الطاقة المعالطة تأتي صعوبات التسويق في المرتبة الأولى حيث تبلغ نحو ٥٤.٧٣% من الطاقة المعالطة ، ويأتي بند أسباب أخرى في المرتبة الثانية بنسبة ٢٤.٤٣% يلي ذلك نقص أو عدم توافر المواد الخام ثم نقص وتغيب العمال في المرتبة الأخيرة بنسبة ١٦.٩٠% و ٣.٩٤% من الطاقة المعالطة على الترتيب.

جدول (٣): الطاقة الإنتاجية المتاحة والإنتاج الفعلي والطاقة المعالطة والتوزيع النسبي لأسباب الطاقة المعالطة لصناعة المنتجات الغذائية في مصر خلال الفترة (٢٠٠٦/٢٠٠٧-٢٠٠٨/٢٠٠٩).

القيمة بالمليون جنيه

القطاع	قيمة الطاقة المتاحة	الإنتاج الفعلي		توزيع قيمة الطاقة المعالطة طبقاً لأسبابها					
		القيمة	% من المتاحة	القيمة	% من المتاحة	مواد خام	صيانة	تسويق	أخرى
القطاع العام	٩٨١٩.٥٦	٧٣٨٩.١٨	٧٥.٢٥	٢٤٣.٠٣٨	٢٤.٧٥	٣٠.١٠	٠.٢٩	١٨.٩٨	٥٠.٦٣
الخاص والإستثماري	٦٥٢٥٨.٨٢	٥٨١٣٦.١٠	٨٩.٠٨	٧١٢٢.٧٢	١٠.٩٢	١٦.٩٠	٣.٩٤	٥٤.٧٣	٢٤.٤٣

أخرى تشمل نقص قطع غيار، إنقطاع تيار كهربائي ، قدم الآلات وصيانة.

المصدر : جمعت وصيبت من: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، النشرة السنوية للإنتاج الفعلي وطاقة المعالطة والمخزون من الإنتاج لتلم الصناعي بمنشآت القطاع العام والقطاع الخاص والإستثماري ، أعداد مختلفة.

وعلى مستوى صناعة حفظ الأغذية والألبان في مصر يوضح الجدول رقم (٤) الطاقة الإنتاجية المتاحة والإنتاج الفعلي والطاقة المعالطة والتوزيع النسبي لأسباب الطاقة المعالطة لمنتجات صناعة حفظ الأغذية والألبان خلال الفترة (٢٠٠٤/٢٠٠٥-٢٠٠٦/٢٠٠٧). تبين وجود طاقة معالطة في إجمالي صناعة حفظ الأغذية تقدر بنحو ١٨٨.٥٨ مليون جنيه وتبلغ ٧.٦٤% من الطاقة الإنتاجية المتاحة. ومن التوزيع النسبي لأسباب الطاقة المعالطة تأتي صعوبات التسويق في المرتبة الأولى حيث تبلغ نحو ٥٢.٥٠% من الطاقة المعالطة ، ويأتي بند أسباب أخرى (عدم توافر قطع الغيار ، إنقطاع التيار الكهربائي ، قدم الآلات ، وصيانة) في المرتبة الثانية حيث بلغ ٣٠.٧٠% من الطاقة المعالطة يلي ذلك نقص أو عدم توافر المواد الخام ثم نقص وتغيب العمال في المرتبة الأخيرة بنسبة ١٤.٨٠% و ٢.٦٠% على الترتيب. وبالنسبة لإجمالي صناعة الألبان تبين وجود طاقة معالطة تمثل نحو ٢٣.٥٣% من الطاقة الإنتاجية المتاحة. وجاء بند أخرى في مقدمة أسباب الطاقة المعالطة بنسبة ٦٤.٦٣% ، يلي ذلك صعوبات التسويق بنسبة ٢١.١٣% ، بينما تمثل كل من نقص المواد الخام ونقص العمالة نحو ٩.٨١% و ٤.٤٣% على الترتيب.

جدول (4): لطفة الإنتاجية المتلحة والإنتاج الفعلي والطفة المعاطلة والتوزيع النسبي لأسباب الطفرة المعاطلة لمنتجات صناعة حفظ الأغذية والألبان في مصر خلال الفترة (٢٠٠٤/٢٠٠٥ - ٢٠٠٦/٢٠٠٧). القيمة بالمليون جنيه

المنتجات الرئيسية	قيمة الطفرة المتلحة	قيمة الإنتاج الفعلي		توزيع قيمة لطفة المعاطلة طبقاً لأسبابها		
		القيمة	% من المتلحة	مرد غم	صفاة	تسويق
المصائر والشربات	١٠٠٥.٠٩	٩٥٥.٧٣	٩٥.٠٩	٤٩.٣٥	٤.٩١	٢٤.٨٠
المربي والمربلا	٢٤٣.٣٧	١٩٦.٩٩	٨٠.٩٥	٤٦.٣٧	١٩.٠٥	١٠.٥٠
منتجات الطماطم	٣٥٥.٥٣	٣٢٢.٠٤	٩٠.٥٨	٣٣.٤٩	٩.٤٢	١٥.٥٠
الخضروات المحفوظة	١٦٠.٣٣	١٤٦.٩٤	٩١.٦٥	١٣.٣٩	٨.٣٥	٠.٠٠
الخضروات المجمدة	٤٧١.٤٧	٤٣٣.٣٢	٩١.٩١	٣٨.١٦	٨.٠٩	٩.٨٠
بواكه مطبوخة	٨٩.٧٥	٨٩.٤٦	٩٩.٦٨	٠.٢٩	٠.٣٢	٠.٠٠
البقول الجافة المحفوظة	٧٩.٩٣	٧٨.٠٠	٩٧.٥٩	١.٩٣	٢.٤١	٦.٠٦
مطبات الأسماك	٤٨.٣٤	٤٣.٢٥	٨٩.٤٨	٥.٠٨	١.٠٥٢	٢٥.٣٢
سماك الرنجة المدخنة	١٣.١٠	١٢.٣٠	٩٣.٨٩	٠.٨٠	٦.١١	٥٨.٠٠
صناعة حفظ الأغذية	٢٤٦٦.٩٠	٢٢٧٨.٠٣	٩٢.٣٤	١٨٨.٥٨	٧.٦٤	١٤.٨٠
صناعة الألبان	٢٧٠٧.٥	٢٠٧٠.٣٣	٧٦.٤٧	٦٣٧.١٧	٢٣.٥٣	٩.٨١

لغرض تشمل نقص قطع غير، وإقطاع تبر كهربائي، قدم الآلات وصيقة.
المصدر: جمعت وصبت من: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة صناعة حفظ الأغذية، أعداد متفرقة.
نشرة تطور حركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمناخ للإستهلاك من أهم الملح الصناعية.

المحور الثاني: الأداء التصديري للأششطة المختلفة للصناعات الغذائية في مصر

تمكس التجارة الخارجية لسلعة ما (الصادرات والواردات) الصورة الحقيقية للطلب الداخلي والخارجي على السلعة. فزيادة الصادرات من سلعة ما يعني وجود طلب خارجي على هذه السلعة. ويتناول هذا الجزء دراسة تطور كمية الصادرات والواردات ومعامل كفاءة أداء التصدير لمنتجات صناعة حفظ الأغذية ومنتجات صناعة الألبان في مصر خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٠ - ٢٠٠٩/٢٠٠٨). وفيما يلي عرضاً لأهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذا الشأن كما هو موضح بالجدولين رقمي (٥، ٦):
١- صناعة حفظ الأغذية:

- ١- المصائر والشربات: باستعراض كمية الصادرات والواردات من المصائر والشربات تبين زيادة كمية الصادرات من نحو ٦.٥٤ ألف طن في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ٨٧.٤٢ ألف طن في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٣١.١٦ ألف طن تمثل نحو ٢٣.٦٤% من متوسط إجمالي الإنتاج الفعلي من المصائر والشربات خلال فترة الدراسة. كما زادت كمية الواردات من نحو ٠.٩٩ ألف طن في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ إلى ٩.٠٢ ألف طن في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٣.٦٤ ألف طن.
- ٢- المربي والمربلا: بدراسة كمية الصادرات من المربي والمربلا تبين أنها قد تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو ٠.٢٨ ألف طن عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ وحد أقصى بلغ ١٣.٤٧ ألف طن في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بمتوسط سنوي بلغ نحو ٤.١٠ ألف طن وبمعامل أداء تصديري بلغ نحو ١٤.٧٣%. كما زادت كمية الواردات من المربي والمربلا من ٠.٠٩ ألف طن في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ إلى ٠.٥٧ ألف طن في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، وبلغ المتوسط السنوي لكمية الواردات نحو ٠.٥٧ خلال فترة الدراسة.
- ٣- منتجات الطماطم: باستعراض كمية الصادرات والواردات من منتجات الطماطم تبين أن كمية الصادرات قد تراوحت بين حد أدنى بلغ ٠.١٧ ألف طن عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ وحد أقصى بلغ نحو ١٥.٤٨ ألف طن عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بمتوسط سنوي بلغ ٢.٩٦ ألف طن تمثل نحو ٧.٣٥% من متوسط إجمالي الإنتاج الفعلي من منتجات الطماطم خلال فترة الدراسة. بينما تذبذبت كمية الواردات من منتجات الطماطم ولأخذت تتقلب من عام لآخر خلال فترة الدراسة حيث انخفضت من ٠.٩٨ ألف طن في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ٠.٢٦ ألف طن عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ ثم زادت إلى نحو ٠.٣٢ في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨. وبلغ المتوسط السنوي للواردات نحو ٠.٥٥ ألف طن.

جدول (٥): تطور كمية الصادرات والواردات بالآلف طن وكفاءة الأداء التصديري (%) لمنتجات صناعة حفظ الأغذية في مصر خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٠ - ٢٠٠٩/٢٠٠٨)

السنة	الصادرات والواردات		المرعي والرملي		منتجات الطماطم		الغضريات المحفوظة		الغضريات المجمدة		البقول الجافة المحفوظة		محطات الأسماك		أسماك فرجة المنقعة		الإجمالي		
	كمية الصادرات	كمية الواردات	كمية الصادرات	كمية الواردات	كمية الصادرات	كمية الواردات	كمية الصادرات	كمية الواردات	كمية الصادرات	كمية الواردات	كمية الصادرات	كمية الواردات	كمية الصادرات	كمية الواردات	كمية الصادرات	كمية الواردات	كمية الصادرات	كمية الواردات	
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٠.٥٤	١.٤٤	١٢.٦٦	٠.٤٧	٠.١١	٢.٦٢	٠.٢٢	٠.٩٨	١.٢٨	٠.٩٨	١.٢٨	٠.٩٨	٠.٢٢	٠.٩٨	٠.٢٢	٠.٩٨	٠.٢٢	٠.٩٨	١٨.٤٨
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٠.٢٤	١.٠٢	١١.٨٦	٠.١٣	١.٧٥	٠.٢٧	٠.٢٦	٠.٩١	٠.٢٤	٠.٢٦	٠.٢٦	٠.٩١	٠.٢٦	٠.٩١	٠.٢٦	٠.٩١	٠.٢٦	٠.٩١	٢١.٧٤
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٤.٢٧	٠.٩٩	١٦.٦٤	٠.٩٩	١.٠٧	٠.١٧	٠.٢٣	٠.٧٥	٠.٥١	٠.٧٥	٠.٥١	٠.٢٣	٠.٧٥	٠.٥١	٠.٢٣	٠.٧٥	٠.٥١	٢٤.٣٥	
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠.٠٤	٢.٢٦	٢٢.٦١	٠.٨٧	١.٧٢	٠.٢٦	٠.٢٦	٠.٩٤	١.٠٨	٠.٢٦	٠.٢٦	٠.٩٤	١.٠٨	٠.٢٦	٠.٩٤	١.٠٨	٠.٢٦	٢٥.٣٧	
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٥.٠٥	٢.٦٤	٢٢.٠٢	١.٦٤	٢.٥٤	٠.١٤	٠.٢٦	٠.٩٤	١.٠٨	٠.٢٦	٠.٢٦	٠.٩٤	١.٠٨	٠.٢٦	٠.٩٤	١.٠٨	٠.٢٦	٢٨.٧٧	
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٩.٢٧	٤.٢٥	٢٧.٧٧	٤.٢٥	٢.٦٠	٠.٥٧	٠.٢٦	٠.٩٤	١.٠٨	٠.٢٦	٠.٢٦	٠.٩٤	١.٠٨	٠.٢٦	٠.٩٤	١.٠٨	٠.٢٦	٣٧.٧٧	
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٦.٧١	٢.٠٧	٢٦.٧١	٢.٠٧	٢.٦٠	٠.٥٧	٠.٢٦	٠.٩٤	١.٠٨	٠.٢٦	٠.٢٦	٠.٩٤	١.٠٨	٠.٢٦	٠.٩٤	١.٠٨	٠.٢٦	٢١.٩٦	
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٨.٠٩	٤.٥٧	٢٢.١٨	٤.٥٧	٢.٦٠	٠.٥٧	٠.٢٦	٠.٩٤	١.٠٨	٠.٢٦	٠.٢٦	٠.٩٤	١.٠٨	٠.٢٦	٠.٩٤	١.٠٨	٠.٢٦	٢٥.٨٥	
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٨.٤٢	٩.٠٢	٢٢.٤٧	٤.٤١	٢.٦٠	٠.٥٧	٠.٢٦	٠.٩٤	١.٠٨	٠.٢٦	٠.٢٦	٠.٩٤	١.٠٨	٠.٢٦	٠.٩٤	١.٠٨	٠.٢٦	٣٩.٣٣	
المتوسط	٢١.١٦	٢.٦٦	٢٢.٦٦	٢.٦٦	٢.٦٠	٠.٥٧	٠.٢٦	٠.٩٤	١.٠٨	٠.٢٦	٠.٢٦	٠.٩٤	١.٠٨	٠.٢٦	٠.٩٤	١.٠٨	٠.٢٦	٢٧.٣٠	

المصدر: جمعت وحسبت من: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، المركز القومي للمعلومات.

جدول (٦): تطور كمية الصادرات والواردات بالآلف طن وكفاءة الأداء التصديري (%) لمنتجات صناعة الألبان في مصر خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٠ - ٢٠٠٩/٢٠٠٨)

السنة	البن ميسر			البن زبادي			البن أبيض			البن جاف			البن مطبوخ			مسلني طبيعي			الإجمالي	
	كمية الصادرات	كمية الواردات	كمية التصدير	كمية الصادرات	كمية الواردات	كمية التصدير	كمية الصادرات	كمية الواردات	كمية التصدير	كمية الصادرات	كمية الواردات	كمية التصدير	كمية الصادرات	كمية الواردات	كمية التصدير	كمية الصادرات	كمية الواردات	كمية التصدير	كمية الواردات	
٢٠٠١/٢٠٠٠	٠.١٣	٤.٠٧	٠.٢٢	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٢٧	
٢٠٠٢/٢٠٠١	٠.١٥	٣.٠٧	٠.٢٣	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٣٢	
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١.٢٩	٦.٥٧	٢.٢٢	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٥١	
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢.٨٣	١.١٩	٧.١٤	٠.٠١	٠.٠٩	٠.٠١	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	١.٣٥	
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٤.٥٠	٨.٢٤	٥.٠٧	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٣.٠٦	
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢.٣٥	٠.٥٢	١.٨٩	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	١.٤٤	
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢.٧٦	٩.٧٧	١.٤٥	٠.٠٠	٠.٠٢	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	١.٩٨	
٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٩.١٨	١٨.٧٩	١٥.٣٨	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٢٠.٢٨	
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٠.٧٤	٣٣.٩٥	٠.٥٩	٠.١٢	٠.٠٦	٠.٣٠	٠.٠٦	٠.٠٦	٠.٠٦	٠.٠٦	٠.٠٦	٠.٠٦	٠.٠٦	٠.٠٦	٠.٠٦	٠.٠٦	٠.٠٦	٠.٠٦	٢٤.٩٨	
المتوسط	٢.٦٦	٩.٥٧	٤.٠٨	٠.٠٠	٠.٠٢	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٥.١٠	

المصدر: جمعت وحسبت من: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، المركز القومي للمعلومات.

- ٤- الخضروات المحفوظة : بدراسة كمية الصادرات والواردات من الخضروات المحفوظة تبين أن كمية الصادرات قد زادت من نحو ٤.٩٨ ألف طن في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ٨.٠٥ ألف طن في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٩.٢٠ ألف طن وبمعامل أداء تصديري بلغ نحو ١.٤٢% من متوسط إجمالي الإنتاج الفعلي من الخضروات المحفوظة خلال فترة الدراسة. كما تقلبت كمية الواردات من عام لآخر حيث زادت من ١.٦٠ ألف طن في عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى ١٩.١٣ ألف طن في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ ثم إنخفضت إلى ١.٠٨ ألف طن في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٣.١٥ ألف طن خلال فترة الدراسة.
- ٥- الخضروات المجمدة : تبين أن كمية الصادرات من الخضروات المجمدة تتغير من عام لآخر خلال فترة الدراسة حيث زادت من نحو ٢٣.٣٧ ألف طن في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ٧٨.١٨ ألف طن في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ثم إنخفضت إلى ٨.٦٤ ألف طن في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ثم زادت مرة أخرى إلى ٩٢.٧٧ ألف طن في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨. وبلغ المتوسط السنوي نحو ٤١.٥٠ ألف طن ومعامل الأداء للتصدير بلغ نحو ٤٩.٨% من متوسط إجمالي الإنتاج الفعلي من الخضروات المجمدة خلال فترة الدراسة. وبالنسبة لكمية الواردات فقد انخفضت من ٠.٤٠ ألف طن في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ٠.١٣ ألف طن في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٠.٣١ ألف طن خلال فترة الدراسة.
- ٦- البقول الجافة المحفوظة : بدراسة كمية الصادرات والواردات من البقول الجافة المحفوظة تبين ضالة كمية الصادرات بدرجة كبيرة وإندامها في بعض سنوات الدراسة حيث بلغت حدها الأقصى نحو ٠.٤٨ ألف طن في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ ثم إنخفضت إلى نحو ٠.٠٧ عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بمتوسط سنوي بلغ نحو ٠.١٥ ألف طن وبمعامل أداء تصديري ١.٢٥% من متوسط إجمالي الإنتاج الفعلي خلال فترة الدراسة. وبالنسبة لكمية الواردات فتبين ضالتها أيضاً حيث بلغت أقصاها نحو ٥.٦١ ألف طن في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ ثم إنخفضت إلى نحو ٠.٠١ عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بمتوسط سنوي بلغ نحو ١.٧٥ ألف طن.
- ٧- معلبات الأسماك: باستعراض كمية الصادرات والواردات من معلبات الأسماك تبين ضالة كمية الصادرات منها بدرجة كبيرة خلال فترة الدراسة حيث إنخفضت من ٠.٠٣٥ ألف طن عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى نحو ٠.٠٥٥ ألف طن عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بمتوسط سنوي بلغ نحو ٠.١٠ ألف طن وبمعامل أداء تصديري ٢.٩٣%. وبالنسبة لكمية الواردات فقد انخفضت من ٨٤.٩٦٣ ألف طن في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ٣٠.٣٤٩ ألف طن في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٣٦.٦٧ ألف طن خلال فترة الدراسة.
- ٨- أسماك الرنجة المدخنة : تبين ضالة كمية الصادرات من أسماك الرنجة المدخنة بدرجة كبيرة وإندامها في بعض سنوات الدراسة حيث بلغت حدها الأقصى نحو ٠.٢١٩ ألف طن في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بمتوسط سنوي بلغ نحو ٠.٠٤ ألف طن وبمعامل أداء تصديري ٢.٣٠% من متوسط إجمالي الإنتاج الفعلي من أسماك الرنجة المدخنة خلال فترة الدراسة. وبالنسبة لكمية الواردات فتبين ضالتها أيضاً حيث بلغت أقصاها نحو ٠.٥٣٢ ألف طن في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بمتوسط سنوي بلغ نحو ٠.٠٩ ألف طن خلال فترة الدراسة.
- ٩- إجمالي صناعة حفظ الأغذية: بدراسة كمية الصادرات والواردات لإجمالي الأغذية المحفوظة خلال فترة الدراسة تبين زيادة كمية الصادرات من نحو ٢٨.٥٨ ألف طن في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ٢١٧.٤٨ ألف طن في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٩٠.٨٥ ألف طن تمثل نحو ٢٧.٣٠% من متوسط إجمالي الإنتاج الفعلي من الأغذية المحفوظة خلال فترة الدراسة. بينما إنخفضت كمية الواردات من نحو ٩٣.٠٤ ألف طن في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ٤٢.٠١ ألف طن في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٤٩.٤١ ألف طن خلال فترة الدراسة.
- ب- صناعة الألبان:
- ١- اللبن المبستر: بدراسة كمية الصادرات والواردات من اللبن المبستر خلال فترة الدراسة حيث زادت كمية الصادرات من نحو ٠.١٣ ألف طن كحد أدنى في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ١٩.١٨ ألف طن كحد أقصى في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ بمتوسط سنوي بلغ نحو ٣.٦٦ ألف طن وبمعامل أداء تصديري نحو ٤.٠٨% من متوسط إجمالي الإنتاج الفعلي من اللبن المبستر خلال فترة الدراسة. كما تراوحت كمية الواردات بين حد أدنى من نحو ٠.٥٢ ألف طن في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ وحد أقصى بلغ نحو ٣٣.٩٥ ألف طن في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٩.٥٧ ألف طن خلال فترة الدراسة.

٢- الجبن الأبيض: باستعراض كمية الصادرات والواردات من الجبن الأبيض تبين زيادة كمية الصادرات من نحو ٠.٨٨ ألف طن في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ إلى ١٠.٩٦ ألف طن في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٣.٣٠ ألف طن تمثل نحو ١.٨٨% من متوسط إجمالي الإنتاج الفعلي من الجبن الأبيض خلال فترة الدراسة. كما تراوحت كمية الواردات بين حد أدنى من نحو ٠.٢١ ألف طن في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ وحد أقصى بلغ نحو ٢٠.٩١ ألف طن في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٤.٤٨ ألف طن.

٣- الجبن المطبوخ: بدراسة كمية الصادرات والواردات من الجبن المطبوخ خلال فترة الدراسة تبين زيادة كمية الصادرات من نحو ٠.٠٢ ألف طن كحد أدنى في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ٦٧.٤٥ ألف طن كحد أقصى في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ وبمتوسط سنوي بلغ نحو ١١.١٢ ألف طن وبمعامل أداء تصديري بلغ نحو ٢٩.٠٧% من متوسط إجمالي الإنتاج الفعلي من الجبن المطبوخ خلال فترة الدراسة. كما تقلبت كمية الواردات من عام لآخر حيث زادت من ٠.٣١ ألف طن في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ إلى ١١١.٩٦ ألف طن في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ثم إنخفضت إلى ٢.٣٠ ألف طن في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ وبمتوسط سنوي بلغ نحو ١٣.٧٢ ألف طن خلال فترة الدراسة.

٤- المصلي الطبيعي: باستعراض كمية الصادرات والواردات من المصلي الطبيعي تبين زيادة كمية الصادرات من نحو ٠.٠٤ ألف طن في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ٧.٢٨ ألف طن في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ثم إنخفضت إلى ٠.٥٠ ألف طن في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٠.٩١ ألف طن وبمعامل أداء تصديري بلغ نحو ٢.١٦% من متوسط إجمالي الإنتاج الفعلي من المصلي الطبيعي خلال فترة الدراسة. بينما انخفضت كمية الواردات من المصلي الطبيعي من ١٩.٨٨ ألف طن في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ٠.٩٣ ألف طن في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ وبمتوسط سنوي بلغ نحو ١١.٥٩ ألف طن خلال فترة الدراسة.

٥- إجمالي صناعة الألبان: بدراسة كمية الصادرات والواردات لإجمالي صناعة الألبان خلال فترة الدراسة تبين تقلبها من عام لآخر حيث زادت كمية الصادرات من ١.٣٢ ألف طن في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ٦.٣٣ ألف طن في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ ثم إنخفضت إلى ٣.٨٤ ألف طن في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ثم زادت إلى ٨٠.٩٧ ألف طن في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ وبمتوسط سنوي بلغ نحو ١٩.١٦ ألف طن وبمعامل أداء تصديري ٥.١٠% من متوسط إجمالي الإنتاج الفعلي من صناعة الألبان خلال فترة الدراسة. بينما زادت كمية الواردات من نحو ٢٧.٣٣ ألف طن في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ١٥٩.٦٢ ألف طن في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ وبمتوسط سنوي بلغ نحو ١٩.١٦ ألف طن.

المحور الثالث : تقييم الأداء المالي للقطاع الصناعي الغذائي في مصر

يتناول هذا الجزء نتائج تقدير معايير التحليل المالي والمتمثلة في قياس نسب الربحية ونسب كفاءة النشاط ونسب السيولة في كل من القطاع العام والخاص وذلك خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٢-٢٠٠٩/٢٠١٠) كما هو موضح بالجدولين رقمي (٩ ، ١٠):
لولا: نتائج نسب الربحية:

تتضمن نسب الربحية كل من العائد على المبيعات ، العائد على حقوق الملكية ، والعائد على إجمالي الأصول ، وفيما يلي عرضاً لنتائج هذه النسب:

١- العائد على المبيعات: بدراسة قيم العائد على المبيعات تبين أن نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات بالقطاع العام تتراوح بين حد أدنى بلغ نحو ٢.٤٦% في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ وحد أقصى بلغ نحو ١٩.٢٠% في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٩.١٥% خلال فترة الدراسة. بينما تراوحت هذه النسبة بالقطاع الخاص بين حد أدنى بلغ نحو ١٤.٨٧% في عام ٢٠٠٢ وحد أقصى بلغ نحو ٣٦.٧٩% في عام ٢٠٠٩ وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٢٣.٠٠% خلال فترة الدراسة.

٢- العائد على حقوق الملكية: يتضح من القيم المقطرة للعائد على حقوق الملكية أن نسبة صافي الربح إلى حقوق الملكية بالقطاع العام تتراوح بين حد أدنى بلغ نحو ٥.٢٠% في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ وحد أقصى بلغ نحو ٢٩.٢٨% في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ وبمتوسط سنوي بلغ نحو ١٦.٢٥% خلال فترة الدراسة. بينما تراوحت هذه النسبة بالقطاع الخاص بين حد أدنى بلغ نحو ١٩.٦٨% في عام ٢٠٠١ وحد أقصى بلغ نحو ٣٠.٥٠% في عام ٢٠٠٥ وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٢٤.٣٣% خلال فترة الدراسة.

٣- العائد على إجمالي الأصول: باستعراض القيم المقطرة للعائد على الأصول تبين أن نسبة صافي الربح إلى إجمالي الأصول بالقطاع العام تتراوح بين حد أدنى بلغ نحو ١.٦٥% في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ وحد أقصى

بلغ نحو ١١.٤١% في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ بمتوسط سنوي بلغ نحو ٥.٧٧% خلال فترة الدراسة. بينما تروحت هذه النسبة بالقطاع الخاص بين حد أدنى بلغ نحو ٦.٨٢% في عام ٢٠٠١ وحد أقصى بلغ نحو ٢٣.٣٥% في عام ٢٠٠٧ بمتوسط سنوي بلغ نحو ١٤.٥١% خلال فترة الدراسة. مما تقدم يتضح أن نسب الربحية بالقطاع الخاص تفوق مثيلها بالقطاع العام ويرجع ذلك إلى زيادة صافي الأرباح بالقطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام.

ثانياً: نتائج نسب الكفاءة:

تتضمن نسب الكفاءة كل من معدل دوران الأصول المتداولة ، نصيب جنيه المبيعات من تكاليف الخدمات الإدارية والتمويلية ، ونصيب جنيه المبيعات من تكاليف الخدمات التسويقية ، وفيما يلي عرضاً لنتائج هذه النسب:

- ١- معدل دوران الأصول المتداولة: يقيس هذا المؤشر مدى نشاط الأصول المتداولة ومقدرتها على توليد المبيعات حيث تبين انخفاض معدل دوران الأصول المتداولة بالقطاع العام من نحو ١.٦٤ مرة في عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى نحو ١.٢٨ مرة في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ بمتوسط سنوي نحو ١.٤٦ مرة خلال فترة الدراسة. بينما ارتفع معدل دوران الأصول المتداولة بالقطاع الخاص من نحو ١.٢٦ مرة في عام ٢٠٠١ إلى نحو ١.٧٩ مرة في عام ٢٠٠٩ بمتوسط سنوي بلغ نحو ١.٦٨ مرة خلال فترة الدراسة. ويشير انخفاض معدل دوران الأصول المتداولة بالقطاع العام إلى عدم كفاءة تشغيل الأموال المستثمرة وعدم إستغلال الأصول بالطاقة الكاملة لها بهذا القطاع.
- ٢- نصيب جنيه المبيعات من تكاليف الخدمات الإدارية والتمويلية: تبين القيم المقدره لهذه النسبة أنها إنخفضت بالقطاع العام من نحو ٠.١٣ في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ كحد أقصى إلى نحو ٠.٠٥ في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ كحد أدنى ثم ارتفعت إلى نحو ٠.١٠ في عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ بمتوسط سنوي بلغ نحو ٠.٠٨ خلال فترة الدراسة ، كما إنخفضت بالقطاع الخاص من نحو ٠.١٨ في عام ٢٠٠٢ كحد أقصى إلى نحو ٠.٠٧ في عام ٢٠٠٨ ثم ارتفعت إلى نحو ٠.١٣ في عام ٢٠٠٩ بمتوسط سنوي بلغ نحو ٠.١٤ خلال نفس الفترة.
- ٣- نصيب جنيه المبيعات من تكاليف الخدمات التسويقية: يتضح من القيم المقدره لهذه النسبة أنها بلغت نحو ٠.٠٢ في معظم سنوات الدراسة ، بينما ارتفعت بالقطاع الخاص من نحو ٠.٠٢ في عام ٢٠٠١ إلى نحو ٠.١٣ في عام ٢٠٠٧ ثم إنخفضت إلى ٠.٠٨ في عام ٢٠٠٩ بمتوسط سنوي بلغ نحو ٠.٠٦ خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (٩): تطور المؤشرات المالية لنشاطات الصناعات الغذائية (القطاع العام) خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠١ - ٢٠١٠/٢٠٠٩).

المؤشر السنة	نسب الربحية			نسب الكفاءة		نسب السيولة		
	العائد على المبيعات (%)	العائد على حقوق الملكية (%)	العائد على الأصول (%)	معدل دوران الأصول المتداولة	نصيب جنيه المبيعات من تكاليف الخدمات الإدارية	نصيب جنيه المبيعات من تكاليف الخدمات التسويقية	نسبة التداول السيولة	نسبة السيولة السريعة
٢٠٠٢/٢٠٠١	٦.١٦	١٢.٠٨	٤.١٢	١.٦٤	٠.٠٦	٠.٠١	١.٣٣	٠.٠٧
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٣.٢٧	٦.٤٦	٢.١٧	١.٦٤	٠.١٣	٠.٠٢	١.٣٨	٠.٠٩
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢.٤٦	٥.٢٠	١.٦٥	١.٥٨	٠.٠٨	٠.٠٢	١.٣٩	٠.١٣
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٦.٠٩	١١.٦٣	٣.٩٥	١.٤٧	٠.١١	٠.٠٢	١.٤٥	٠.١٥
٢٠٠٦/٢٠٠٥	١١.٩٢	٢١.٠٨	٧.٨٠	١.٤٩	٠.١١	٠.٠٢	١.٥١	٠.٢٠
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢.٨٧	٥.٤٢	١.٧١	١.٣٣	٠.٠٦	٠.٠٢	١.٦٥	٠.١٩
٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٩.٢٠	٢٧.٠٨	١١.٤١	١.٢٨	٠.٠٦	٠.٠٢	١.٧٤	٠.١٩
٢٠٠٩/٢٠٠٨	١٥.٨٦	٢٩.٢٨	٩.٨٥	١.٣٤	٠.٠٥	٠.٠٣	١.٨٥	٠.٢١
٢٠١٠/٢٠٠٩	١٤.٤٩	٢٨.٠٢	٩.٢٧	١.٣٧	٠.١٠	٠.٠٣	١.٧٥	٠.٢٥
المتوسط	٩.١٥	١٦.٢٥	٥.٧٧	١.٤٦	٠.٠٨	٠.٠٢	١.٥٦	٠.١٦

المصدر: جمعت وصنفت من: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، نشرة الإحصاءات والمؤشرات المالية لشركات قطاع الأعمال العام والقطاع العام ، أعداد مختلفة.

جدول رقم (١٠): تطور المؤشرات المالية لنشاط الصناعات الغذائية (القطاع الخاص) خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٩).

المؤشر السنة	نسب الربحية			نسب الكفاءة			نسب السيولة	
	العائد على المبيعات (%)	العائد على حقوق الملكية (%)	العائد على الأصول (%)	معدل دوران الأصول المتداولة	نسب جنته المبيعات من التكاليف الإدارية	نسب جنته المبيعات من التكاليف التسويقية	نسبة التداول	نسبة السيولة السريعة
٢٠٠١	٢٢.٧٩	١٩.٦٨	٦.٨٢	١.٢٦	٠.١٧	٠.٠٢	١.٠٢	٠.٨٢
٢٠٠٢	١٤.٨٧	٢١.٧٨	٧.٠٠	١.٦٠	٠.١٨	٠.٠٤	١.٠٣	٠.٤٤
٢٠٠٣	١٦.٢٦	٢٢.٨٠	٩.١٣	١.٧٠	٠.١٦	٠.٠٥	١.١٨	٠.٥٩
٢٠٠٤	٢٠.٩٩	٢٥.٩٦	١٦.٣٥	١.٩٦	٠.١٥	٠.٠٥	١.٠٣	٠.٥٥
٢٠٠٥	٢٢.٢٤	٣٠.٥٠	١٦.٨٥	١.٩٠	٠.١٦	٠.٠٤	١.٢٣	٠.٥٣
٢٠٠٦	٢٢.٦٩	٢٠.٠٥	١٦.٧٩	١.٨٧	٠.١١	٠.٠٦	١.٥٣	٠.٦٦
٢٠٠٧	٣٦.٧٩	٢٨.٧٤	٢٣.٣٥	١.٦٩	٠.١٣	٠.١٣	١.٦٠	٠.٨٢
٢٠٠٨	٢٩.٠٧	٢٢.٨٣	١٦.٩٠	١.٣٢	٠.٠٧	٠.٠٥	١.١٦	٠.٧٥
٢٠٠٩	٢١.٢٧	٢٦.٦٠	١٧.٣٥	١.٧٩	٠.١٣	٠.٠٨	١.٢١	٠.٦٥
المتوسط	٢٣.٠٠	٢٤.٣٣	١٤.٥١	١.٦٨	٠.١٤	٠.٠٦	١.٢٢	٠.٦٥

المصدر : جمعت وصنفت من : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، نشرات الإحصاءات والمؤشرات المالية لشركات القطاع الخاص المنظم والاستثماري ، أعداد مختلفة.

ثالثاً: نتائج نسب السيولة:

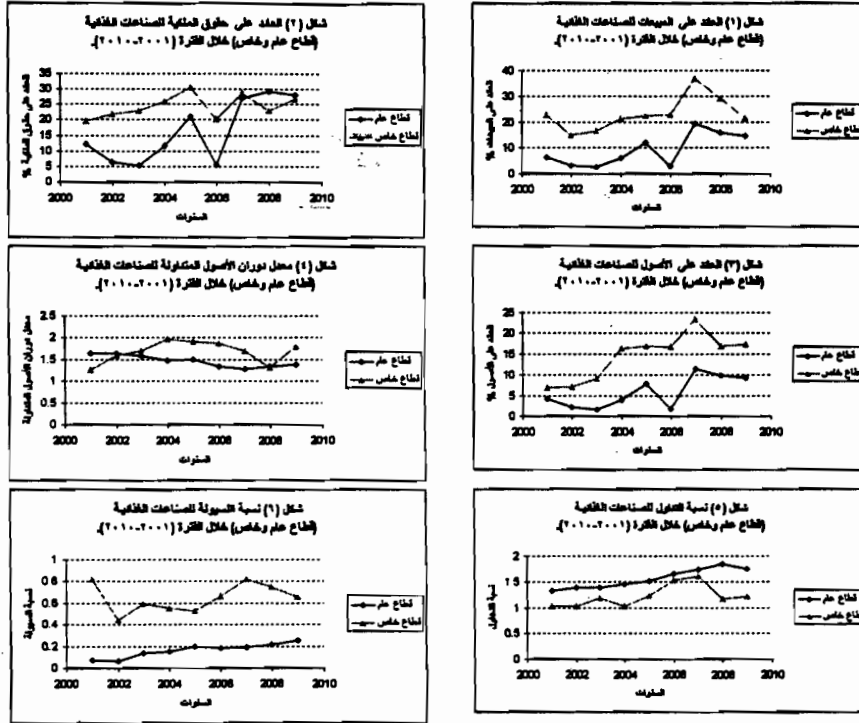
تعتبر كل من نسبة التداول ، نسبة السيولة ، ونسبة السيولة السريعة من أهم نسب السيولة التي تقاس مدى قدرة القطاع على مواجهة أخطار سداد الإلتزامات المتداولة دون الحاجة لتسييل أى أصول ثابتة أو الحصول على إقتراض جديد. وفيما يلي عرضاً لنتائج هذه النسب:

١- نسبة التداول: بدراسة قيم نسبة التداول المقدرة لكل من القطاع العام والخاص خلال فترة الدراسة تبين إرتفاع قدرة القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص على الوفاء بالإلتزامات المالية دون اللجوء إلى التصرف في الأصول الثابتة حيث بلغ المتوسط السنوي لهذه النسبة خلال فترة الدراسة نحو ١.٥٦ و ١.٢٢ لكل من القطاعين العام والخاص على الترتيب. وبالنسبة لجميع سنوات الدراسة إرتفعت نسبة التداول بالقطاع العام من نحو ١.٣٣ في عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى نحو ١.٨٥ في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ كما إرتفعت هذه النسبة بالقطاع الخاص من نحو ١.٠٢ في عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى نحو ١.٦٠ في عام ٢٠٠٧ ثم إنخفضت إلى نحو ١.٢١ في عام ٢٠٠٩. وقد يرجع زيادة نسبة التداول بالقطاع العام عن مثيلتها بالقطاع الخاص إلى زيادة بند الأصول المتداولة في القطاع العام بسبب تراكم المخزون وعدم تصريفه أو بسبب عدم الإستخدام الجيد من جانب شركات القطاع العام للسيولة لديها أو بسبب تراكم بند العملاء وتضمنه نتيجة عدم إستخدام سياسات جيدة في التحصيل ومتابعة العملاء المدينين. ويشير إنخفاض نسبة التداول في كل من القطاعين العام والخاص عن النسبة النموذجية المتعارف عليها وهي (١:٢) إلى عدم القدرة على الوفاء بالإلتزامات المالية بسهولة ويسر.

٢- نسبة السيولة: تعتبر نسبة السيولة أكثر تحفظاً من نسبة التداول إذ تعتمد على الأصول التي يسهل تحويلها إلى نقد سائل ، وتقاس مدى إمكانية سداد الإلتزامات القصيرة الأجل خلال أيام معدودة حيث يتم تجنب بند المخزون نظراً لصعوبة تصريفه خلال وقت قصير دون خسائر. وبإستعراض قيم نسبة السيولة المقدرة لكل من القطاع العام والخاص خلال فترة الدراسة تبين إرتفاع قدرة القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام على الوفاء بالإلتزامات المالية دون اللجوء إلى التصرف في الأصول الثابتة حيث بلغ المتوسط السنوي لهذه النسبة خلال فترة الدراسة نحو ٠.١٦ و ٠.٦٥ لكل من القطاع العام والخاص على الترتيب. وبالنسبة لجميع سنوات الدراسة إرتفعت نسبة السيولة بالقطاع العام من نحو ٠.٠٦ في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ إلى نحو ٠.٢٥ في عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ ، كما إرتفعت هذه النسبة بالقطاع الخاص من نحو ٠.٤٤ في عام ٢٠٠٢ إلى نحو ٠.٨٢ في عام ٢٠٠٧ ثم إنخفضت إلى نحو ٠.٦٥ في عام ٢٠٠٩. ويشير إنخفاض نسبة السيولة في كل من القطاعين العام والخاص عن النسبة النموذجية المتعارف عليها وهي (١:١) إلى إنخفاض الأرصدة النقدية بالإضافة إلى أوراق القبض وبالتالي عدم القدرة على الوفاء بالإلتزامات المالية دون اللجوء إلى التصرف في الأصول الثابتة.

٣- نسبة السيولة السريعة: تعتبر نسبة السيولة السريعة أكثر تحفظاً من كل من نسبة التداول ونسبة السيولة السابقتين لأنها تعتمد على النقود السائلة فعلا حيث تقسم مدى إمكانية سداد الإلتزامات القصيرة الأجل في أسوأ الأوقات وخلال فترة وجيزة. ودراسة قيم نسبة السيولة السريعة المقدره لكل من القطاع العام والخاص خلال فترة الدراسة تبين إنخفاض قدرة كل من القطاع العام والخاص على الوفاء بالإلتزاماته المالية دون اللجوء إلى التصرف في الأصول الثابتة حيث بلغ المتوسط السنوي لهذه النسبة خلال فترة الدراسة نحو ٠.١٧ و ٠.١٦ لكل من القطاع العام والخاص على الترتيب. وبالنسبة لجميع سنوات الدراسة ارتفعت نسبة السيولة السريعة بالقطاع العام من نحو ٠.٠٨ في عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ إلى نحو ٠.٢٢ في عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ كما زادت هذه النسبة بالقطاع الخاص من نحو ٠.١٠ في عام ٢٠٠٢ إلى نحو ٠.٢٢ في عام ٢٠٠٧.

وتوضح الأشكال رقم (١: ٦) تطور نسب الربحية، نسب الكفاءة، ونسب السيولة لنشاط الصناعات الغذائية للقطاعين العام والخاص.



التوصيات

في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج توصي الدراسة بعدة مقترحات للنهوض بقطاع الصناعات الغذائية في مصر وهي:

- ضرورة توفير قاعدة بيانات ومعلومات عن الإنتاج المحلي والتصدير والاستهلاك المحلي من السلع الزراعية التي تستخدم في الأنشطة المختلفة بقطاع الصناعات الغذائية.
- العمل على استغلال الطاقات العاطلة عن طريق إيجاد حلول للمشكلات التسويقية والإنتاجية والفنية وتطوير خطوط الإنتاج بما يتوافق وتحقيق الجودة المرتفعة للمنتج المصري.
- العمل على زيادة الصادرات المصرية من المنتجات الغذائية المصنعة من خلال السياسات الإنتاجية والتسويقية وتوفير الدعم اللازم مما يزيد من قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية.
- وضع خطة شاملة لرفع كفاءة استغلال الموارد والنهوض بقطاع الصناعات الغذائية وخاصة القطاع العام في مصر.

المراجع

١. اتحاد الصناعات الغذائية ، غرفة الصناعات الغذائية ، مطبع الأهرام ، ١٩٩٨.
٢. الجهاز المركزي للتعينة العامة والاحصاء ، نشرة تطور حركة الإنتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك من أهم السلع الصناعية ، أعداد مختلفة.
٣. الجهاز المركزي للتعينة العامة والاحصاء ، المركز القومي للمعلومات ، بيانات غير منشورة.
٤. الجهاز المركزي للتعينة العامة والاحصاء ، نشرة صناعة حفظ الأغذية ، أعداد مختلفة.
٥. الجهاز المركزي للتعينة العامة والاحصاء ، النشرة السنوية للإنتاج الفعلي والطاقة العاطلة والمخزون من الإنتاج التام الصناعي بمنشآت القطاع العام والخاص والإستثماري ، أعداد مختلفة.
٦. الجهاز المركزي للتعينة العامة والاحصاء ، نشرة الإحصاءات والمؤشرات المالية لشركات القطاع العام، الخاص المنظم والإستثماري ، أعداد مختلفة.
٧. الجهاز المركزي للتعينة العامة والاحصاء ، دراسة حفظ الأغذية قطاع عام / أعمال عام وقطاع خاص ٢٠٠٧ ، مرجع رقم ٨٧-١٤١٣٣٣-٢٠٠٩ ، فبراير ٢٠٠٩.
٨. إبراهيم يوسف إسماعيل (دكتور) : تقييم المشروعات الزراعية ، جامعة الزقازيق ، معهد الكفاية الإنتاجية ، ٢٠٠٠.
٩. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي (دكتور) : الأصول العلمية فى الإدارة ، المكتبة المصرية ، المنصورة مصر ، ٢٠٠٦.

[10] Gittinger J. P., : Economic Analysis of Agricultural Projects, The Johns Hopkins University Press, Baltimore, 1982.

[11] Gregory Mostyn, CPA : Essential of Financial Statement Analysis "An Introduction to financial Statement Analysis" Worthy and James Publishing, 2008.

AN ECONOMIC ASSESSMENT FOR THE FOOD INDUSTRY SECTOR IN EGYPT

Dawoud, Seham D. Z.

Dept. Agric. Economics, Fac. Agric. (Damietta Branch)

ABSTRACT

The objective of this study is to assess performance of the food industry sector. The study is based on secondary statistical data of the period 2000-2010, which is obtained from the Central Agency for Public Mobilisation and Statistics (CAPMAS) of the Government of Egypt, and the internet sources. The study used quantitative method and some of financial ratios to assess the food industry sector.

The results of the study are as follows: There is an increase in the production of some processed food products such as juice and syrup, jams and marmalade, tomato paste, and persevered vegetables. While the production of dairy products industry decreased. There are underutilized capacities representing about 24.75% and 10.92% of the total capacity availability for the public and private sectors, respectively. The marketing difficulties, technical problems, and the lack of raw material are the most important factors affecting the underutilized capacities of Egyptian food industry sector.

According to the financial analysis, the private sector companies performed better than public sector for food industry during the period (2001-2010). Profitability ratios indicated the private sector's ability to generate returns on its sales, assets, and equity. The efficiency ratios illustrated that the assets turnover ratio of public sector is low as compared to the private ones, meaning that the private sector efficient at managing its assets. Liquidity ratios indicated that the current ratio (current assets/current liabilities) is below the ideal ratio (2:1) for both the public and private sectors. Public companies' current and quick ratios are above those of the private sector. A low current ratio may indicate that a private companies face difficulty in paying their bills. For public sector, a high value for the current ratio may suggest that funds are being efficiently employed.

The study recommends that there is a need to provide database on local production, consumption and market on processed foods. The importance of improving the efficiency of the production is to achieve a high performance management in the food industry. In addition, it is important to make a comprehensive plan to promote food industry sector in Egypt.

فلم بتحكيم البحث

أ.د / محمد محمد جبر المغربي
أ.د / ابراهيم يوسف اسماعيل

كلية الزراعة - جامعة المنصورة
معهد الكفاية الانتاجيه - جامعة الزقازيق